رؤية كالعماء

ياسل طلوزي

«إدارة بايدن ترى أن حل النزاع العربي الإسرائيلي يتمثل بالدولتين»، وهذا من حسن حظّ العرب، أقلّه لأنهم يضمنون أن الإدارة الجديدة ليست «ضريرة»، على عكس نظيرتها السالفة التي لم تكن «ترى»، ما يعني أن «الرؤية» قد ثبتت أخيراً، ولم يعد يفصلنا عن حلّ الدولتين سوى اجتماع أو اجتماعين لإعداد ترتيبات شحن الأمتعة والأثاث، بعد إجراءات الكنس و«الشطف» وإعادة تعبيد الشوارع ودهن الأرصفة.

هي محض ترتيبات لا أزيد، لأن الأهمّ قد تحقق، وما علينا إلا أن نسارع إلى القبض على هذه «الرؤية» قبل انقشاعها، وتأويلها بما يلائم الخراف، على عكس رؤية ترامب التي كانت تنحاز إلى الذئب.

والحال أنه لا يسعنا، بعد بذل آيات الشكر والامتنان للإدارة الأميركية الجديدة لقاء رؤيتها «اليمامية»، إلا أن نعضّ على رؤياها بطقم أسناننا المتهالك، فقد أنصفتنا، وأنصفت «كيبرنا» محمود عباس، الذي وضعته الإدارة السابقة على الرفّ، وحطّت من شأنه، ولم تكن «تراه» لا عينياً ولا بالجاهر الإلكتروني؛ بدليل أنها لم تأخذ سائر تهديداته على محمل الجدّ، بشأن وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل في حال إقرار «صفقة القرن»، كما لم تُعر اهتماماً لاهاته وأنّاته إبّان اندلاق موجة التطبيع العاتية بين دول عربية وإسرائيل، ولا حتّى عندما استبدل الأهات بالابتسامات، والامتعاض بالترحيب، فبارك التطبيع، وأعاد سفيريه إلى أبوظبي والمنامة، واستأنف التنسيق الأمني مع إسرائيل الذي لم ينقطع أساساً. ذلك كله لم يشفع له بمغادرة الرفّ، حتّى أتى أخيراً من ينصفه، ويعيد الاعتبار إلى «حلّ الدولتين»، بفضل «الرؤية» الأميركية الجديدة، كما أسلفنا!.

إذاً، لعبّاس، وسواه من عرب «الرّفوف»، أن ينفضوا غبار المخازن عن جلودهم، لا بفضل «الرؤية» الأميركية، بل بفضل جهلهم بمرامي اللغة الدبلوماسية، وعجزهم عن الترجمة الصائبة لهذه اللغة الغارّيّة. فدبلوماسياً، أن «ترى» لا يعني ثبوتاً ولا وجوباً ولا تأكيداً، ولا تحركاً فعلياً لتحقيق «الرؤية»، ولا حتى موقفاً راسخاً، بل هو أشبه بعبارة عابرة يلفظها شخص مغرقٌ في الانهماك، لتحلّل من أيّ سؤالٍ يمكن أن يفسد عليه انهماكه.

ولا حاجة للتذكير بأن مثل هذه «الرؤية» ليست جديدة على الفلسطينيين والعرب، فقد رآها زعماء أميركيون كثرٌ قبل بايدن، ديمقراطيون وجمهوريون، رآها نيكسون وريغان وجورج بوش الأب وكلينتون وأوباما، لكنهم جميعاً لم يجاوزوا حدود رؤية كالعماء، لم يترجم أحدٌ منهم رؤيته، ولم ينقلها من حدود العين إلى حدود الأرض. أما نحن، فكنا نعوم على شبر تلك «الرؤية» كلما تلفّظ بها أحدهم، وتصبح قشّة نجاتنا الجديدة أربعة أعوام، بعد أن يتعمّدوا إلهاءنا بها بوصفها «رضّاعة»، وهميّة لفطمنا عن فلسطين كاملة.

لا فرق بين رؤيتين في ما يتعلّق بالإدارات الأميركية، إلا كالفرق بين النصل والحدّ، فالجمهوريون يشجّعون إسرائيل على عمليات القضم والضمّ، والديمقراطيون يفضّون الطرف عنها، ويمنحوننا في المقابل تلك «الرؤية» المغلفة بإطار مطاطي، يكفي لتسوير الكرة الأرضية مئات المرات، فلإسرائيل منهم وعد بلفور وتراميه، ولنا منهم وعد عرقوب وبايدن، وشتّان بين وعدين ورؤيتين.

لا لوم إن رأت أميركا أو ذهب بصرها، بل اللوم على عربٍ محكومين بـ«طول الأمل»، يتقافزون كالبهاليل كلما تغيرت إدارة أميركية، لعل عينَي الرئيس الجديد تلتقط صورهم خارج العناير والرفوف. ذلك خيارهم الوحيد كما يبدو، بعد أن أضرموا النار في كل خياراتهم الأخرى، ولم يعد أمامهم غير المراوحة بين «طرفة عين أميركا وانتباهتها»، وانتظار حلّ أميركي لن يشطر فلسطين من أجلهم، بل سيتعطى من النهر إلى البحر لعيون الصهاينة، فيبصم على ذلك الطبّوعين، وعندها ستثبت «الرؤية» الأميركية الحقيقية التي لن يراها عميان العرب.

الإصلاح الأردني... الهواجس والآمال

محمد أبو رمان

أطلقت إشارة ملكية أخيرا صافرة النقاش، مرّة أخرى، ليعود الجدل بين مستبشر بتغييرات تؤدي إلى تحسين المسار الديمقراطي ومشكّك نتيجة الخبرة الأردنية السابقة مع هذا الملف، ولم تُجدِ تغييراتٌ عديدة في إحداث القفزة المطلوبة في الحياة السياسية. مَن يتابع حوارات النخب ومراكز التفكير والدراسات والمقالات الصحافية سيذهل لحجم التدفق الكبير السريع لموضوع الإصلاح السياسي، خصوصا بشأن النظام الانتخابي الذي يعدّ مفتاحاً ذهبياً لتطوير النظام السياسي الأردني، كما يطمح كثيرون على أعتاب المئوية الجديدة.

ولكن قبل النقاش في التفاصيل والحيثيات والصيغ المطلوبة، من الضروري، بدايةً، أن نتفق على الأهداف الحقيقية والنتيجة المطلوبة من حديث الإصلاح، هل فعلاً نريد التغيير وتطوير الحياة السياسية؛ لاستعادة قوة الركن البرلماني عبر مجلس نواب يمثل الشارع، وأحزاب أو قوى سياسية فاعلة وإدماج لجيل الشباب في المراكز القيادية، أم أنّ الأمر لا يزيد عن مجرّد هوامش وتحسينات طفيفة فقط، على قاعدة «أنا لا آكذب ولكنني أتجمّل»!

أهمية السؤال تكمن في أنّ هناك قناعة راسخة حكمت «العقل الباطن» للمؤسسات الرسمية الأردنية بأنّ الإصلاح السياسي يمثّل خطراً حقيقياً على النظام السياسي، وأنّ أي تغييراتٍ تؤدي إلى برلمان قوي بمثابة قفزة في المجهول ومقامرة بمستقبل الأمن الوطني، أو أنّ الهوية الوطنية ستكون في مهبّ الريح في حال فلتت اللعبة السياسية من بين الأيدي.

للأمانة، لم تنبع تلك الهواجس من فراغ؛ ولعل القطبة المخفية التي تمثّل المحدّد الأكبر للإصلاح السياسي في الأردن، منذ تأسيس الإمارة، تتمثل في العامل الجيو استراتيجي، الذي وضع الأردن في وسط دول عربية كبيرة، بلا موارد مالية، وبجوار فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، وارتبط بالضفة الغربية ضمن دولة واحدة فترة طويلة، فضلاً عن التواصل الاجتماعي والجغرافي العميق بين الأردن وفلسطين، والذي يجعل من سؤال الهوية مطروحاً لدى الأطراف المختلفة في أي صيغة أو معادلة سياسية.

أكثر من ذلك، انتهت تجربة حكومة سليمان النابلسي (الحزبية الوحيدة في التجربة الأردنية) في الخمسينيات إلى محاكمة الرئيس وأعضاء الحكم، بعد محاولة انقلاب الضباط الأحرار على النظام الهاشمي، ما أدّى إلى إلغاء الأحزاب والعودة إلى المربع الأول في المسار الديمقراطي.

يدرك من يعيد قراءة الأوراق النقاشية تماماً أنّ لدى الملك عبدالله الثاني قناعة عميقة بأهمية الإصلاح وضرورته، وقد صرّح بذلك عندما قال إنّه يريد أن يورّث لولي العهد نظاماً واضحاً وأقل تعقيداً، وأنّه يسعى إلى إقامة ملكية دستورية وحكومات حزبية، ودولة ذات طابع مدني، لكنّ هذه الأوراق بقيت محاصرةً في القناعة السابقة في التخويف من الإصلاح ومآلاته.

أكثر من ذلك، فإنّ متغيراً مهماً ورئيساً يدفع اليوم نحو تبنّي إصلاح حقيقي والدخول إلى المئوية بروح جديدة؛ ألا وهو جيل الشباب الذي يشعر بالتهميش الاقتصادي والسياسي، فإمّا أن يكون قوى لتطوير الدولة أو مصدر خطر وقنبلة موقوتة في حضنها!

طريق الإصلاح الهادئ التدرّج العقلاني ليس فقط في الأردن، بل في أغلب تجارب التحول الديمقراطي التاريخية يمر عبر التفاهم بين الجناح الإصلاحي في النظام والتيار المعتدل العريض في المعارضة، ويتم من خلاله بناء التوازن بين الضرورات الحقيقية للإصلاح السياسي ومراعاة الهواجس والمخاوف لدى بعض المؤسسات والشرائح الاجتماعية من مآلات الإصلاح. وفي ظني أنّ التيار العقلاني في المعارضة هو الأقوى والأكثر تأثيراً، ما يخفف من حجم تلك الهواجس ومبرّراتها.

الروس والحلف اليمني

نبيل البكيري

ظلت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية منطقة نفوذ سوفييتي مغلقة عليه طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، على عكس الجمهورية العربية اليمنية شمالاً، والتي كانت على علاقة جيدة بالاتحاد السوفييتي السابق، وكذلك بالولايات المتحدة، حتى إعلان قيام الجمهورية اليمنية، بتوحيد شمال اليمن وجنوبه في 22 من مايو/ أيار 1990.

ومع انهيار الاتحاد السوفييتي الذي على إثره توحد اليمن، كان ذلك إيذاناً بانتهاء النفوذ السوفييتي في اليمن، والذي كانت سترثه جمهورية روسيا الاتحادية التي دخلت بدورها في بيات شتوي طويل، ولا تزال بعض ملامحه تشكل هاجسا كبيرا لدى صانع القرار الروسي، بالنظر إلى التجارب الروسية «السوفييتية» السابقة في كثير من محطاتها التي كانت المحطة الأفغانية ربما أسوأها، ولا تزال ربما حاضرة بقوة لدى صانع القرار الروسي.

المحطة الأفغانية ربما، والإشكال الروسي الداخلي، هما ما يرسم ملامح الدور الروسي في كل التدخلات الخارجية للدولة الروسية، ونوع هذا الدور وطبيعته، بعد ذلك وحتى اللحظة التي نرى فيها التوَرّط الروسي في كثير من ملفات المنطقة، وبخاصة الملفان السوري والليبي، ومدى الحضور وطبيعته فيهما.

وبالعودة إلى الموضوع اليمني، وفي ضوء زيارة وفد من المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا روسيا أخيرا، والتقائهم نائب وزير الخارجية الروسية، ميخائيل بوغدانوف، المسؤول عن ملف الشرق الأوسط في الخارجية الروسية، وحديث بعضهم عن إمكانية تدخل روسي في الملف اليمني دعما لمشروع الانفصال المدعوم إماراتيا من خلال المجلس الانتقالي، وجدل كثير في هذا الجانب. .. أي قراءة من هذا القبيل، وبهذا الخيال المفتوح، تتجاوز حقائق كثيرة على أرض الواقع، بالنظر إلى متغيرات ومؤشرات كثيرة بشأن طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه روسيا في الملف اليمني، في ضوء ما لدى الروس من تجارب في هذا الملف، وفي ضوء الوضع الروسي الداخلي أيضا، وكذا في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية بشكل عام، وبوضعنا ذلك كله أمام جملة حقائق لا يمكن تجاوزها.

يدرك المتابع، أولا، للوضع الروسي الداخلي، حجم التعقيدات الداخلية التي تعيشها روسيا اليوم، في ضوء الاحتجاجات التي تتعاظم كل يوم، وأيضا في ضوء حالة الاستعصاء الكبيرة لتحول ديمقراطي روسي حقيقي، وتعاظم دور المعارضة الروسية لهذا الوضع، ما يجعل النخبة الروسية الحاكمة في حالة عدم أمان، ما يدفعها بقوة نحو الانكفاء الداخلي على مشكلاتها أكثر من التفكير بلعب أدوار كبيرة على المستويين، الدولي والإقليمي، وهو ما تجلى أخيرا بوضوح في الموقف الروسي من الصراع الأذري الأرميني، وعلى حدودها الجنوبية.

ومع ذلك، قد يتساءل بعضهم إن مثل هذا القول بالانكفاء الروسي لا ينسجم مع حقيقة التدخل الروسي في ملفات عديدة في المنطقة العربية، كالتدخل الروسي الواضح في الحربين، السورية والليبية، وهو دور كبير لا تخطئه عين في هذه الملفات.

وفي الحقيقة، لا يتجاوز الحضور الروسي في الملف السوري مثلا، هذه اللحظة الروسية تماما، ويعود بالذاكرة إلى الماضي القريب، باعتبار الوجود الروسي في سورية ليس وليد اللحظة، وإنما ملف قديم مما ورثته الدولة الروسية عن التركة السوفييتية السابقة، وقاعدة طرطوس الروسية كانت إحدى أهم ثوابت السياسة السوفييتية حتى لحظة تفكك تلك الإمبراطورية التي ورث عنها الروس هذا الحضور بالقاعدة الروسية في المياه الدافئة على شواطئ البحر المتوسط، واستمرار هذا الحضور، وإن تطور لتدخل عسكري روسي واضح في الحرب السورية. أما في الملف الليبي، فالوجود الروسي غير رسمي، ويتخذ شكل وجود جماعات من المرتزقة لا يتبعون الدولة الرسمية ومؤسساتها السيادية، كالجيش وغيره، مباشرة، وإنما كما يصرح الروس دائما إن هؤلاء المقاتلين يتبعون شركات أمنية، كشركة فاغنر الروسية الأمنية الخاصة، ما يجرّد التبرير لهذا الحضور الروسي من صفته الرسمية الصرفة، عدا عن أن الروس في الحالة الليبية لم يُحدثوا فارقا كبيرا بتناسب مع افتراض تدخلهم هناك.

وبالعودة إلى الملف اليمني، وما يُطرح من نقاش عن إمكانية اللحظة ومواتاتها لتدخل روسي، فإن في هذا القول كثيرا من الخيال والتمنّي، أكثر من كونه حقيقة قائمة على أرض الواقع، لاعتبارات عدة، في مقدمتها ما سلف ذكره، الوضع الداخلي الروسي، وثانيها غياب الجدوى بالنسبة للروس من العودة إلى اليمن، وهم يمتلكون تجربة غير مريحة بالنسبة لوجودهم في اليمن، باعتبار التقييم الموضوعي لذلك الوجود يصب في خانة عدم تكرارها، حاليا على الأقل، لأسباب مختلفة ذاتيا وموضوعيا.

> في القول عن إمكانية اللحظة ومواتاتها لتدخل روسي كثير من الخيال والتمنّي، أكثر من كونه حقيقة قائمة

ومع ذلك، ثمة تفسير لدافع آخر، لاحتمالية التدخل الروسي، كالرغبة الإماراتية لجلب الروس إلى الملف اليمني، بالنظر إلى متغيرات الانتخابات الرئاسية الأميركية التي دفعت الديمقراطيين الأميركان إلى البيت الأبيض، وإزاحة إدارة ترامب الجمهورية التي كانت على علاقة جيدة بالإمارات والسعودية وتحالفهما في حرب اليمن، ولكن حتى هذا الدافع قد لا يمثل سببا جوهريا لتدخل الروس في الملف اليمني، بالنظر إلى أن لدى الروس تجربة وخبرة طويلتين في العلاقة مع اليمن ككل، وجنوبه خصوصاً، تلك العلاقة التي دار نقاش مستفيض بشأنها في دوائر صناعة القرار الروسي، وكلها تدفع بعدم تكرار ذلك، وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بدعم حركة انفصالية، لا يقع ضمن أجندات السياسة الروسية دعم الانفصال.

يتضح مثل هذه التوجه الروسي من طبيعة الخطاب والمفردات السياسية الروسية التي ظهرت في التعاطي مع أخبار وفد المجلس الانتقالي، من قبيل الحديث عن مجلس جنوبي يمني، وتشديد روسيا على أهمية التوافق السياسي اليمني لإنجاح اتفاق الرياض، باعتباره خطوة مهمة في سبيل استعادة الدولة اليمنية المنهارة.

وختاما، حتى هذه اللحظة يُبنى الموقف الروسي تجاه الأحداث في اليمن من زاويةٍ تكاد تجمع عليها كل الأطراف الدولية الفاعلة والمهمة، باعتبار الدفع باتجاه حل سياسي للأزمة اليمنية يرتكز على ضرورة الحفاظ على أمن اليمن واستقلاله ووحدة أراضيه، باعتبار المسألة الانفصالية اليوم واحدة من الأوراق المرفوضة وغير المحبذة من كل الأطراف الدولية.

باعتبار أن المسألة الأنفصالية تمثل بؤر توتر دائم تهدد منظومة الأمن والسلام الدوليين الراهنة، وهو ما كشفت عنه احداث كثيرة، رأيناها في قضية انفصال إقليم كردستان العراق المجهضة وإقليم الباسك الإسباني التي وقف العالم كله ضدها، عدا عما نراه في الملف الصومالي الذي أعلن فيه أقليم صوماليلاند استقلاله منذ عشرين عاما، ولم يعترف به أحد.

(كاتب يمني في إسطنبول)

لقمان سليم حكاية اغتيال معلن

سعد كيوان

كنت قد بادرت صباحا بالكتابة عن مأساة مدينة طرابلس، عاصمة شمال لبنان، التي تتعرّض حركة الاحتجاج الشعبي فيها ضد السلطة لمحاولة «الدعشنة»، بعد إحراق بعض معالمها التاريخية إثر اشتباكات في الشارع مع القوى الأمنية... وإذ بخبر صاعق، ينقلنا إلى حدث أسوأ وأفظع، كنا توهمنا أنه أصبح وراءنا، أي العودة إلى التصفيات الجسدية باغتيال الناشط السياسي والمثقف والباحث، لقمان سليم، المعروف بمعارضته حزب الله، وهو في طريق عودته ليلا من جنوب لبنان، ست رصاصات أفرغت في رأسه وبطنه وظهره. لم يلجأ القتلة إلى استعمال كاتم للصوت، ولا إلى وضع الأقنعة على وجوههم، لأن جريمتهم تعرّف عنهم، ومعروفة بقدر ما كان لقمان يشهر معارضته لهم. اغتيال الصديق سليم هو بمثابة «جريمة معلنة مسبقا» لشدّة العناصر وكثافة المعطيات والوقائع التي تجعل منها، ومنذ سنوات، جريمة «طال انتظارها» أو «تأخر ارتكابها» من القتلة.

لقمان سليم هو ابن الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل حزب الله اليوم، فيها عاش وترعرع ولا يزال يسكن فيها، في منزل العائلة الذي انطلق منه والده محسن سليم، رجل القانون والمحامي الملعي الذي كوّن احتراما وشعبية مكّنته من أن ينتخب نائبا في الستينيات ممثلا لهذه المنطقة في البرلمان اللبناني، وكان من أشد المدافعين عن حقوق الإنسان، وعن الدستور والمؤسسات الشرعية. وعلى الرغم من التطورات التي عرفها لبنان في السبعينيات، وفي سنوات الحرب الأليمة، وعلى الرغم من التحوّلات السياسية والديمغرافية التي عرفتها منطقة الضاحية بالتحديد، إلا أن عائلة سليم لم تغادر الضاحية. وبعد أن أنهى دراسته الثانوية، سافر لقمان إلى باريس ليعود حاملا ماجستير في الفلسفة من جامعة السوربون، ويؤسس في أوائل التسعينيات مع شقيقته الحاجة والروائية رشا الأمير (أهم رواياتها «يوم الدين») دار نشر «الجديد» التي شقّت طريقها بين دور النشر، وتميزت بإصداراتها المميزة في مواضيع وقضايا مختلفة وخارج المألوف، كما اهتمت بتشجيع المواهب والطاقات الثقافية الشابة.

أنصرف لقمان إلى الاهتمام بالشأن العام، إنما من خارج المفهوم التقليدي، فلم يسلك طريق والده في العمل السياسي، بل اختار العمل داخل المجتمع المدني؛ فقد حوّل المنزل العائلي في قلب الضاحية، وعلى بعد مئات الأمتار من مركز قيادة حزب الله، إلى منتدى سياسي ثقافي تفاعلي، ومساحة للاعتراض، ليواكب الأحداث ويتعامل معها، ويؤسّس مركز «أمم» عام 2004 الذي يوثق (يؤرشف) الحرب الأهلية، وواقع انتهاكات حقوق الإنسان في لبنان وسورية وفلسطين. فيما تصدر منشورات «هيا بنا» كراسات، وتنشر مقالات لكتاب ومثقفين معارضين لحزب الله وللنفوذ الإيراني الآخذ بالتصاعد للحلول محل الوصاية السورية، منذ ما بعد اغتيال رفيق الحريري عام 2005.

أصر سليم على البقاء في الضاحية مقيما وناشطا «بين فكي انياب الضبع»، من خلال محافظته على منزل الى سليم في منطقة الغبيري، في قلب الضاحية، كما هو في هندسته المعمارية الوديعة والمحاط بحديقة وارفة، والذي يعكس زمن الأربعينيات والخمسينيات، والذي كان والده يمارس فيه ومنه حضوره السياسي. بيت سياسي وتراثي صمد في وجه التشوّه العمراني وعشوائية البناء الحديث التي فرضها النزوح السكاني الكثيف من الجنوب وقوى الأمر الواقع. بقي المنزل صامدا، مشكلا أول تحدّ لسلطة حزب الله، بمثابة واحة ضمن مساحة الحزب الصاخب، وبطبيعة الحال تحت رحمته. غير أن لقمان قبل هذا التحدّي، وراح يمارسه عبر أكثر من جبهة ومن خلال مؤسساته، سواء من الضاحية أو في قلب العاصمة، وعبر مشاركته على الصعيد الوطني في معظم النشاطات والفعاليات ضمن مختلف الأطر السياسية والمدنية. كما أنه كان أحد الوجوه الأساسية التي ساهمت، أخيرا، في تأسيس تيار معارض ومتنوع عابر للطوائف والمناطق، أطلق عليه اسم «حركة المبادرة الوطنية» الذي وضع نصب عينيه إيجاد معارضة جذرية في مواجهة الطبقة السياسية، وبلورة خطاب سياسي واضح ورافض لدويلة حزب الله وسلاحه غير الشرعي.

وكان لقمان سليم ناشطا وفاعلا في ثورة 17 تشرين (2019)، منذ انطلاقتها، إلى جانب أصدقاء إعلاميين وجامعيين ومثقفين تم، في لحظة ما، إحراق خيمتهم في وسط «ساحة الثورة»، لأنهم تجرّأوا على تنظيم ندوة لمناقشة إشكالية التطبيع مع إسرائيل. مقارعة حزب الله وفضح ممارساته ومخططاته وتعبئته لإيران تحولت إلى الشغل الشاغل للقمان، فكان واضحا وصريحا في محاججاته ودقيقا في معلوماته، وقاطعا كالسيف في مداخلاته وأحكامه التي كان يطلقها على شاشات التلفزة. وكانت العلاقة - المواجهة مع حزب الله تراوح بين التصعيد والهدنة، تتخللها اتهامات متكررة من الحزب وأنصاره بالخيانة والعمالة لإسرائيل وأميركا، وتهديدات بالقتل التي كانت تشهر ويلصق بعضها على مدخل المنزل، منها مثلا «المجد لكاتم الصوت» و«لا سلام مع العملاء جابي دورك» و«محسن سليم ولقمان سليم وجهان لعملة الخيانة والعمالة»، وغيرها من تهديدات لا تحتاج الى تفسير. ثم جاءت الصرخة المجلجلة في البيان الذي أصدره لقمان يوم 13 ديسمبر/ كانون الأول 2019 في خضم «ثورة تشرين»، كاشفا فيها: «يسعى الخفافيش بين الظلمة والظلمة لتهديدي وإرهابي متعرّضين لحرمة الدار والعائلة للمرة الثانية خلال ثمانية وأربعين ساعة من خلال تنظيم، وبوقاحة متناهية، تجمع داخل حديقة الدار والهتاف بعبارات التهديد والتخوين والتشبيح». ويومها أطلق كلامه الشهير محذراً من التعرض له ولعائلته، قائلاً: «لحمَل قوى الأمر الواقع، ممثلة بشخص السيد حسن نصرالله وبشخص الأستاذ نبيه بري المسؤولية التامة عما جرى وعما قد يجري، واضع نفسي في عداد القوى الأمنية اللبنانية، وعلى رأسها الجيش اللبناني». وختم بالقول «اللهم قد بلغت». ولكن أحدا لم يكترث للتبليغ وللصرخة، ولم تتحرّك السلطة لتأمين أي حماية له. وأساسا لأن لا وجود للدولة وقواها الأمنية في الضاحية.

> كان لقمان أحد وجوه أساسية ساهمت، أخيراً، في تأسيس تيار معارض ومتنوع عابر للطوائف والمناطق في لبنان

لماذا اغتيل لقمان؟ ومن اغتاله؟ ولماذا في هذا الظرف؟ تصبح كلها أسئلة بديهية، وإنما تافهة وسخيفة وغير ذات جدوى، فهي لن تغير في الواقع شيئا، وربما ليس من حاجة إلى توجيه الاتهامات، لأنها تحولت إلى حقيقة، وربما لأن القاتل بدل على نفسه. وهل يجب قراءة الجريمة على أنها رسالة موجهة إلى المعارضين ضمن الطائفة الشيعية، الذين خلع عليهم حزب الله لقب «شيعة السفارة» (الأميركية)، أي بمثابة «رسالة داخلية» إلى بيئة حزب الله، على اعتبار أن لقمان كان ينتمي إلى الطائفة الشيعية، وإنها المرة الأولى التي يتم فيها اغتيال شخصية شيعية. بالتأكيد، ولكن جزئيا. أي أنها محاولة للقول إن الجريمة شأن شيعي، ولا تعني الجماعات اللبنانية الأخرى! في حين كان لافتا ما جاء في بيان «تيار المستقبل»، وكأنه يجاري هذا الافتراض، محمّلا المسؤولية إلى «القوى المحلية المعنية بأمن القرى الجنوبية»؟!

الرسالة أقوى وأبعد من ذلك، ولا حاجة للتكاذب. الجميع في لبنان يعرف، أقله في قرارة أنفسهم، من قتل رفيق الحريري وباسل فليحان وسمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني وبيار الجميل ووليد عيدو وأنطوان غانم ووسام عيد وفرنسوا الحاج، ولكنهم ظلوا أو أملوا أن يكون قد توقف مسلسل القتل مع محمد شطح في نهاية 2013 ولكن... انتظر حزب الله النهار بكامله، ليصدر مساء بيانا مقتضبا يدين فيه عملية الاغتيال، ويحذّر من استغلاله سياسيا وإعلاميا، من دون أن يرد على من اتهمه بالجريمة. مؤسف ومقزّز التذكير بالشعار الذي عممه في مرحلة سابقة جيش الحزب الإلكتروني «من قتلناه يستحق» أو الذي يترافق مع كل عملية اغتيال «سلمت يداك» التي تُسقط كل الاتهامات، أو على ما كتبت صحيفة الأخبار اللبنانية أن هناك دوما «معركة مفتوحة دون أي نوع من الضوابط...».

فهل سقط لقمان ضحية المرحلة الانتقالية الضبابية والمضطربة إقليميا مع تسلم الإدارة الأميركية الجديدة، ومحاولة إيران التصعيد ورفع سقف التفاوض عبر أكثر من رسالة؟

الأسئلة كثيرة حول كيف، ولماذا، والتوقيت، والمضاعفات، ولكن ليس حول هوية الفاعل. إلا أن نجل الأمين العام لحزب الله، جواد نصرالله، تكفل، على ما يبدو، بالجواب، مغرّدا فور شيوع خبر الاغتيال قائلا: «خسارة البعض هي في الحقيقة ربح ولطف غير محسوب»، وختمها بهاشتاغ # بلا أسف. ثم عاد ومحاها بعد موجة من الاستنكار والاستياء!

لقد أسكتوا الصوت الحر، ولكن شقيقة لقمان ترى أنه ما زال حيا، وصوته عاليا، والقتلة هم الميتون.

(كاتب لبناني)

الظلم الذي استفحل

مصطفى البرغوثي

أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على هدم جميع بيوت وخيام ومرافق الحياة لتجمع خربة الحمصة الفوقا في الأغوار الشمالية للمرة الرابعة، ما يمثل محاولة لئيمة لممارسة التطهير العرقي ضد الفلسطينيين القاطنين في هذه المنطقة، بغرض الاستيلاء على الأف الدونمات في سهل يقع فيه التجمع. ولا يمر يوم من دون أن تهدم قوات الاحتلال بيوتا ومنشآت في منطقة الأغوار، وتواصل تهديد سكان الخان الأحمر بالترحيل، بعد أن فشلت هجمات الاحتلال ودسائسه أمام صمودهم. والغرض الحقيقي من عمليات القمع والترحيل واضح، ضم الأغوار (حوالي 30% من الضفة الغربية) بعد تطهيرها عرقيا، لإسرائيل.

خلال اليوم الذي هوجمت فيه الحمصة الفوقا اغتال حرّاس مستوطنة إسرائيلية الشاب الفلسطيني خالد محمد نوفل بدم بارد، ومن دون أي مبرّر، بعد أن صار قتل الفلسطينيين هواية يمارسها المستوطنون وجنود الاحتلال تحت غطاء ادّعاءات جاهزة بأن الشهداء كانوا ينوون القيام بعمليات ضد الاحتلال. وكان الشاب عامر صنوبر قد ضرب بوحشية من الجنود، ما أدى إلى استشهاده قبل أشهر، أما الشاب الفلسطيني المصاب بالتوحد، إياد الحلاق، فقد طورد وقُتل أمام المسجد الأقصى، ولم يستطع الاحتلال إخفاء جريمته ضد شاب يعاني من الإعاقة. ولا يمر يوم على فلسطين، من دون أن تقتحم قوات الاحتلال المدن والمخيمات وتعتقل العشرات من دون أدنى اعتبار للسلطة الفلسطينية والاتفاقيات المعقودة معها.

على مدار أكثر من سبعين عاما، رسخت إسرائيل ما هو أكثر من الاحتلال بإنشاء منظومة أبارتهايد عنصرية تضطهد جميع الفلسطينيين، سواء كانوا يعيشون في أراضي 1948 أو الضفة الغربية وقطاع غزة، أو ملايين المهجّرين منهم، الحرومين من حق العودة إلى وطنهم. ولا يوجد شعب عانى في العصر الحديث ما يعانيه الإنسان الفلسطيني.

الآف ماتوا وهم يحاولون عبور الحدود الملتهبة، أو قضوا، كما وصفهم غسان كنفاني في رائعته «رجال في الشمس» في صهاريج النقل في صحراء الخليج. كم رجل وامرأة وطفل عانوا الأمرّين في مطارات ترفض احترام إنسانيتهم. وكم من المرضى ماتوا لأنهم عجزوا عن الخروج من سجونهم، ليصلوا إلى العلاج الذي يحتاجونه.

لا يوجد في التاريخ الحديث ما يشبه بشاعة حبس مليوني فلسطيني في قطاع غزة الذي أصبح سجنا محكم الإغلاق من كل الجهات، يعاقب سكانه كل بضعة أعوام بحملات قتل وتدمير تقتل الأطفال قبل الكبار، وتدمر البيوت وتلوث المياه، ويُمنع عشرات الآف المرضى من سكانه الذين يعانون من أمراض خطيرة، كالسرطان، من الخروج للعلاج.

مَن من الفلسطينيين كبارهم وصغارهم، بمن فيهم من يخدعون أنفسهم وشعبهم بحمل بطاقة VIP، لم يعان الإذلال المقيت على الحدود والحواجز؟ وهل هناك ما هو أقسى من أن يقف فلسطيني من أقرب وكفر برعم أو عموواس وبيت نوبا على عبد أمتار من أرضه وقريته التي دُمرت، ولا يسمح له بالعيش فيها أو إعادة بناء بيته وذكرياته التي يغتصبها يوميا مهووسون عنصريون جاءوا من أصقاع سيبيريا أو أطراف كندا؟ وهل هناك قسوة أكبر من أن تُحرم أم او اب من رؤية ابنائه وبناته عشرات السنين، أو أن يتسابق الأسرى الفلسطينيون في احتساب سنوات الاعتقال التي تجاوزت الثلاثين عاما، ليكسروا كل الأرقام القياسية في عدد سنوات السجن والاعتقال؟ وهل يشعر نشطاء حقوق الإنسان ومنظماتهم العالمية بما يعنيه أن يعيش الشاب أو الفتاة الفلسطينية حالة مزمنة من انعدام اليقين، والعجز عن التخطيط لحياتهم ومستقبلهم؟

كم من الأحلام حطمت، وكم من المشاريع دمرت، لأن طالبا منع من العودة إلى جامعته لاستكمال الدراسة، أو لأن خطيبا حرم من رؤية خطيبته سنوات طويلة. وهل هناك ما هو أبشع من ممارسة إسرائيل طب الأبارتهايد بتوفير المطاعيم ضد وباء كورونا لحملة الهوية الإسرائيلية، وترك أكثر من خمسة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فريسة للوباء؟ الاحتلال والتهجير ليس ماساة سياسية فقط. إنه وحش كاسر يلتهم حياة الناس، ويتغلغل في أعماق مشاعرهم، ويحاول افتراس طاقاتهم، وقتل أحلامهم، ولذلك يجب أن يقاوم. ولهذا قاومه ويقاومه الفلسطينيون بكل جوارحهم صانعين معجزة صمود مبهرة ومتواصلة على أرض فلسطين وفي المهاجر.

> لا يوجد في التاريخ الحديث ما يشبه بشاعة حبس مليوني فلسطيني في قطاع غزة

لم ينسوا ولن ينسوا. ولم تفلح آلة القمع والتقتيل والحروب والتمييز العنصري في إفنائهم أو قهرهم. حتى صار الصمود الفلسطيني أعجوبة تحير الجميع، والبقاء على الأرض أسطورة حية، وغدا اسم الفلسطيني رمزا لقيم الحرية والعدالة والثورة على الظلم والطغيان... على الرغم من كل المعاناة، نحن نفتخر بفلسطينيتنا. ولكن أما آن لهذا الظلم الذي استفحل أن يزول؟

(الأمين العام للمبادرة الفلسطينية)

السلطة والجنائية الدولية

حسام كنفاني

أخيراً، بتّت المحكمة الجنائية الدولية المطالب الفلسطينية الكثيرة التي كانت تطالبها بالتحقيق في الجرائم الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. لا شك في أن ما أعلنته المحكمة، أول من أمس، من أن الأراضي الفلسطينية تقع ضمن اختصاصها القضائي، ما يمهد الطريق أمامها للتحقيق بشأن «جرائم حرب»، يمثّل إنجازاً فلسطينياً في مواجهة إسرائيل. الأمر الذي يجب البناء عليه فعلياً في المرحلة اللاحقة من تحضير ملفات للكثير من الانتهاكات التي ارتكبت في الأراضي المحتلة عام 1967، في مسعى لزيادة الضغط على إسرائيل، والتي بدأت فعلياً تنظر بقلق إلى قرار المحكمة، وأعدت لائحة بأسماء المسؤولين الذين قد تطالهم الأحكام التي من الممكن للمحكمة أن تصدرها.

خلال الأعوام الماضية، قامت السلطة الفلسطينية بتسليم أكثر من 54 رسالةً وملفاً إلى المحكمة الجنائية الدولية، منها الملفات الأساسية، وهي الاستيطان، الأسرى، العدوان على غزة عام 2014 وإرهاب المستوطنين، وهي التي ستمثل أولوية بالنسبة للمحكمة. غير أنه بحسب مساعد وزير الخارجية الفلسطيني لقطاع العلاقات متعددة الأطراف، السفير عمار حجازي، والذي يقع تحت مسؤولية قطاعه ملف المحكمة الجنائية الدولية، فإن ملفي العدوان على غزة والأسرى خارج البحث حالياً، ليتم التركيز على الاستيطان الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس المحتلة، وهو ملف أساسي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية عموماً، وليس فقط بالنسبة إلى مبدأ المحاسبة. نظر المحكمة في هذا الملف سيكون قائماً، من الناحية القانونية، على جريمة الطرد القسري وطرد السكان الفلسطينيين من أرضهم والاستيلاء عليها لصالح الاستيطان. المهم في تحقيق كهذا، في حال سار وفق ما هو مطلوب، هو أن نتائجه لن تكون محصورة بضباط صغار أو مسؤولين عسكريين، بل سيطال أعلى المراتب في دولة الاحتلال، باعتبار أن قرارات الاستيطان والتوسع الاستيطاني تأتي مباشرة من الحكومة، ولي

حقيقة على نظام الأسد إدراكها

راتب شعبو

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في سورية، بات من الواضح أن الحل العسكري ليس في مدى منظور، وأن الحدود الحالية بين المناطق السورية الأربع، والمحمية بتوازناتٍ دوليةٍ وإقليمية، باتت أكثر ثباتاً من أي وقت سابق. هذه الحقيقة ثقيلة على النظام السوري بشكل خاص، لأنه من بين الأطراف السورية الفاعلة هو الطرف الوحيد الخاسر. النظام الذي كان يسيطر من دون منازع، داخليا على الأقل، على كامل الأرض السورية، خرجت اليوم مناطق واسعة عن سيطرته. أما السلطات التي برزت في هذه المناطق فهي رابحة، مهما تكن مساحة سيطرتها، لأنها انطلقت من الصفر، وما تحوزه اليوم من سلطة وأرض يعتبر ربحاً صافياً على حساب النظام.

كان يمكن للحال السوري أن يوصف بطريقة أخرى، لو كانت السلطات المستجدّة على الأرض السورية ذات أفق وطني فعلاً، وتنظر إلى ذاتها على أنها منطلق لوطن سوري. لكن الحقيقة هي أن هذه القوى بعيدة عن المشروع الوطني السوري سياسياً، فهي تُدرج نفسها في إطار محلي، كما في الجنوب، أو في إطار قومي كردي لا يتوافق مع وطنٍ سوري، أو في إطار إسلاميٍّ لا يعترف بوطن سوري أصلاً. كما أنها بعيدةٌ عن المشروع الوطني السوري عسكرياً، ذلك أنها محدودة القوة، وعاجزة عن فرض نفسها على مساحة سورية، وبالتالي فإنها سعيدة بما في يدها، ولا هم لها سوى الحفاظ على الحال الذي هي فيه. أي إنها تتخذ وضعيةً دفاعيةً حيال محاولات النظام التقدّم واستعادة الأرض منها، وليس في أفقها السياسي ولا العسكري سورية بوصفها وطناً لأبنائها.

على هذا الضوء، يكون النظام السوري هو، بين السلطات السورية الحاكمة على الأرض، السلطة الوحيدة التي تسعى جدّياً إلى توحيد سورية، في سعيها إلى استرجاع ما خسرته. غير أن هذا التوحيد الذي يريده النظام لا ينطوي سوى على معنىً سياسي واحد، هو استعباد السوريين، وتمرير حقوقهم عبر موشور الطغمة الحاكمة، بكل ما ينطوي عليه هذا الموشور من تمييز وقيود وانتقاص في الكرامة. هذا فضلاً عن أن النظام يرى إلى وحدة التراب السوري من منظور استمرار سلطة الطغمة الحاكمة. ولذلك فإنه جاهز للتخلي عن هذه الوحدة، إذا ما وجد أن السبيل إليها يهدّد سلطته جدّياً. النتيجة أنه لا يوجد أي طرفٍ سوري فاعل اليوم على الأرض، يمثل وحدة الأرض السورية.

هذا عن الأرض، أو ما يسمى «التراب الوطني»، أما عن الشعب السوري، فإنه مشتت سياسياً بقدر ما هو مشتت جغرافياً، ولا توجد اليوم جهة سياسية سورية يمكن أن تحوز مساندة أو رضى ما يكفي من السوريين، بما يخوّلها التحدّث باسم الشعب السوري. أكثر من ذلك، السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل توجد اليوم فكرة سياسية تحوز رضى غالبية السوريين؟ وإذا وجدت، هل يوجد لدى رافضيها الاستعداد «الوطني» لقبولها بوصفها خيار الأغلبية؟ في مثل هذا الحال الذي صارت إليه سورية، ألا يحق للسوري، بصرف النظر عما يبدي أو يبطن من ولاءات، أن يتساءل: لماذا يسعى النظام السوري إلى إجراء انتخاباتٍ رئاسية؟ ولماذا يُبدي حرصه على هذا الاحترام الشكلي لاستحقاقات دستورية، في وقتٍ تعيش سورية احتلالاتٍ بالجملة واعتداءاتٍ إسرائيلية متواصلة، وشحّ موارد، ونقص غذاء إلى حدود المجاعة وتفشي أوبئة .. إلخ، أي تعيش سورية ما يستدعي، من الدولة، اتخاذ إجراءاتٍ طارئة، ولو على حساب الدستور، لأن الوجود السوري كله على المحكّ؟ أو لماذا تصرف الدولة التي لا تملك أن تطعم شعبها وتدفئه وتؤمن له الدواء، مبالغ كبيرة على إجراء انتخاباتٍ بشكل زيفها واحدةٌ من النقاط القليلة جداً التي يجمع عليها الشعب السوري، بكل تياراته ومذاهبه السياسية؟ لا قيمة لهذه الأسئلة من منظور النظام، لأن ما يهمه أن يحافظ على «شرعيةٍ» ولو صورية، وليس يهمه

> قد يقبل السوريون التعايش مع نظام لا يختلف كثيراً عن نظام الأسد، ولكنهم لم يعد في مقدورهم التعايش معه، لا بانتخاباتٍ رئاسيةٍ ولا بدونها

شيء آخر. لا يريد النظام أن يفتح باباً «دستورياً» عليه يصفه باللاشرعية، وهو يرى أن كل ما ألحقه بالشعب السوري لا يضرّ في شرعيته.

الغرض من الشرعية الدستورية التي يسعى إليها النظام من الانتخابات الرئاسية، الفارغة عملياً من أي معنىً للشرعية، هو توجيه رسالةٍ إلى العالم، تقول صحيح إنني لم أعد الوحيد على الأرض السورية، فهناك ثلاث سلطات مستجدّة، ولكنني أولاً الأقوى عسكرياً بين القوى الموجودة، وثانياً الأقوى دولياً بوصفي ممثل الدولة السورية، وثالثاً الأقوى دستورياً، ذلك أن باستطاعتي ترجمة سيطرتي المفروضة بالقوة إلى شرعية دستورية، في حين لا يستطيع الآخرون ذلك.

ليس لهذه الرسالة قيمة في منظور يهتدي بمصالح السوريين وبوحدة الأرض السورية، لكن هذه الرسالة يمكن أن تكتسب قيمةً في منظور دولٍ مؤثرة لا تريد، أو عجزت، لأسبابٍ عديدة، عن حل المعضلة السورية المزمنة، وتريد أن تجد مخرجاً ولو كان شكلياً.

الحقيقة التي ينبغي أن يدركها العالم، وأن يراها أهل النظام، أن هذه الطغمة الحاكمة باتت مرفوضةً من السوريين إلى حدٍّ لا يقبل الرجوع. قد لا يأمل السوريون بالخروج، في مدى مرئي، إلى نظام ديمقراطي، أو حتى شبه ديمقراطي، بعد هذه السنوات المريرة، وقد يقبلون التعايش مع نظام آخر لا يختلف كثيراً عن نظام الأسد، ولكنهم، في كل حال، لم يعد في مقدورهم التعايش مع نظام الأسد، لا بانتخاباتٍ رئاسيةٍ ولا بدونها.

(كاتب سوري في فرنسا)

رهانات خاطئة في ميانمار

سلام الكواكبي

منذ استقلال بورما (ميانمار) سنة 1948، تقدّم القوات المسلحة نفسها الضامن الوحيد لسيادة البلاد ووحدتها الوطنية. وحتى عندما لم يكن الجيش في سدة الحكم بشكل رسمي، فقد كان مع ذلك يلعب الدور الأساسي في تحريك سياسات الدولة، والسيطرة على اقتصادها ومجتمعها. وقد استمرت سيطرته المباشرة على الحكم بين عامي 1962 و2011. وأدبيات الجيش البورمي تحدد دوره بأنه يدافع عن «السياسات الوطنية وعن الديانة البوذية وعن التقاليد والأعراف والثقافة». وكمختلف الدول التي يحكمها العسكر، يخضع الاقتصاد في هذا البلد، ومنذ الاستقلال، بشكل مباشر أو ملتوٍ، إلى سيطرة القيادات العليا للقوات المسلحة.

خلال فترة الحكم العسكري المباشر، حفل المشهد الداخلي باحتجاجاتٍ شعبيةٍ وانتفاضات مسلحة. حيث عرفت البلاد في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته مواجهات مسلحة عنيفة مع متمرّدين يعتنقون البوذية، وهي الدين الرسمي للبلاد، ولكنهم ينتمون إلى إثنيات متعدّدة تحاربها قومية البامار المهيمنة. وقد قوبلت كلها بأعمال قمع ممنهجة وتطهير عرقي وديني متعاظم. وعلى الرغم من عودة الديمقراطية إلى البلاد نظريا مع وصول أونغ سان سو كي، صاحبة جائزة نوبل للسلام لعام 1991، إلى الحكم سنة 2015، إثر صفقة سياسية مع الجيش، فقد دفعت الأقلية الروهانغية المسلمة في البلاد أعلى الأثمان، حيث مورست بحق أفرادها بين عامي 2016 و2017 عمليات الاغتصاب كما القتل الجماعي، ووصولاً إلى حرق كامل لبلداتها وقراها وتهجير من بقي حياً إلى بنغلاديش المجاورة. وقد اتهمت الأمم المتحدة حينذاك قائد الجيش بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. لكن صاحبة جائزة نوبل، وبعد أن أمضت سنوات طويلة في الإقامة الإجبارية المفروضة من الجيش، رفضت أن تدين هذه المجازر، بل ترافعت عن العسكر أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي سنة 2019.

سان سو كي، أو أنتيغون آسيا كما أطلقت عليها الصحافة الغربية، كانت قد راهنت على تنمية الاقتصاد وتحقيق السلام في الأقاليم المتمرّدة قبل أن تلتفت إلى تحجيم خطر الغول العسكري. وهي في دفاعها عن ارتكاب الجيش الجرائم بحق المسلمين، فعلى الأغلب، لم تكن تمارس مجرد سياسة واقعية تُحابي الجيش فحسب، بل أيضاً هي عبّرت بلا لبس عن عصبية دينية واضحة. أيقونة الديمقراطية كما لقبها بعضهم رفضت أن تقف إلى جانب المقهورين من الروهينغا بمحاباة كاملة للقوات المسلحة، وسعياً إلى اللعب على الوتر العنصري المحلي المتنامي في أوساط الجيش، والمعادي لكل القوميات المختلفة، إضافة إلى العداء التاريخي ضد المسلمين. يوم الأول من شباط / فبراير الحالي، عاد الجيش إلى الانقلاب على السلطة المدنية، واعتقل سان سو كي، وأودعها الإقامة الجبرية مجدّداً. وبحجة وقوع تجاوزات في أثناء الانتخابات التي جرت في نهاية العام المنصرم، عاد الضباط إلى حكم البلاد بشكل مباشر.

مسارات الدول حديثة الاستقلال نسبياً حافلة بالدور المهيمن الذي تلعبه القوات المسلحة تحت تسميات متعدّدة. وعلى الرغم من العنف الرمزي الواضح في تقلّد أصحاب الرتب العسكرية مقاليد السلطة، إلا أن من المفاجئ مبدئياً أن تحظى هذه المجموعات غير الديمقراطية بقبول شعبي في بعض الأقاليم، والتي ارتبط تاريخها الحديث بسطوة العسكر على المشهد العام، إلا أن ردة فعل بعض العرب على هذا الانقلاب العسكري كانت متميّزة سلباً، إذ أفصح كثيرون عن تأييدهم الانقلابيين شماتة بصاحبة جائزة نوبل التي رفضت إدانة المجازر بحق المسلمين. ولم يتساءل أحد من المؤيدين عمن ارتكب هذه المجازر، وهي القوات المسلحة نفسها. تحظى الجيوش، وبعيداً عن ممارساتها القمعية المتكرّرة، وكذا بعيداً عن سطوتها الاقتصادية المنفلتة عن أي رقابةٍ تذكر، برضى لدى بعض المجموعات البشرية، وخصوصاً في المنطقة العربية. لا يحتاج الأمر إلى طبيب نفسي أو محلل نفسي، بل إلى قراءة سياسية وتاريخية، لتكوين الدولة الوطنية في المنطقة العربية.

> سان سو كي أيقونة الديمقراطية كما لقبها بعضهم رفضت أن تقف إلى جانب المقهورين من الروهينغا بمحاباة للقوات المسلحة

لقد لعبت الجيوش، أو بالأحرى النواة شبه العسكرية التي تشكلت الجيوش انطلاقاً منها، دوراً أساسياً، بنسب متفاوتةٍ، في عمليات التحرّر من الاستعمار الأجنبي. وبالتالي، ارتبط بها نشوء الدولة، نظرياً على الأقل، في أذهان مجموعات غير متعلمة غالباً أو النخب المتعلمة المستفيدة خصوصاً. وقد سعت الأحزاب الوطنية التي نشأت في الفترة نفسها أو قبلها بقليل، إلى التقرّب من الجيش أو حتى الانتساب بكثافة إلى صفوفه، انطلاقاً من تصوّر انقلابي للحياة السياسية، والذي لا يمكن أن يكون له مآل إن لم تسانده قوة مسلحة. وقد كان لدى الجمهوريات سعيٌ أشد وطأة للتماثل مع القوى العسكرية منه لدى الملكيات. وقد بدا واضحاً أن الجيش لعب الدور الأساس في نشوء الدول الحديثة، وإن كانت غير مكتملة العناصر، كما في مصر وسورية والعراق وليبيا والجزائر. وقد جاء ما سُميّ حياد بعض الجيوش تجاه الاحتجاجات الشعبية في العقد الماضي ليعزّز من الصورة شبه الإيجابية المشوّهة للديمقراطية، وللسعي نحو بناء الدولة المدنية الحديثة. ويصح استرجاع المقولة الباكستانية الساخرة لوصف حال دول كثيرة في المنطقة، حيث «هناك بلدان لديها قوات مسلحة وهناك قوات مسلحة لديها بلدان».

(كاتب سوري في باريس)

لا تدافع عن النساء في الأردن

عطاف الروضان

لم تكد تمضي بضعة أسابيع على استمتاعي بمقابلتي سيدة ملهمة من جنوب الأردن ساهمت، بشكل لافت، بدعم جهود تمكين النساء هناك، إلا وعاد الواقع يضرب في العاصمة عمّان، خبر، خبرين، ثلاثة، أربعة أخبار لجرائم متتالية ضد النساء خلال 25 يوما فقط من بدء العام الجديد. جريمتان مزدوجتان: واحدة انتهت بموت الأم وجنينها في أحشائها على يد شقيقها، والثانية قتلت فيها الأم وابنها المراهق الذي حاول الدفاع عنها بالوقوف بوجه رصاصة والده، فأسلما الروح معا.

فتاة ماركا، فتاة مستشفى الجامعة، والدة الرصيفة، ومسميات أخرى مختلفة، تتشابه بأنها جاذبة لمصّاصي دماء مواقع التواصل الإجتماعي الذين يتكاثرون في ظلمة أخبارها الكاذبة ووحل شائعاتها. تجذبهم قصص قتل النساء وغموض أسبابها، من دون التفكير بأنهن ربما كن ضحايا أشقاء مدمني مخدرات، أزواج رافضين دفع النفقة، آباء غاضبين لسبب أو آخر، أو مجتمع لا يطيق فكرة أن النساء يملكن عقولا بالفعل، قصص وأسباب عديدة كلها تبرّر حوادث القتل والعنف بأشكاله على النساء.

مهما اختلفت التبريرات والأسباب، يقفز إلى الأذهان، مباشرة وبلا وعي ومن دون أدنى تفكير، أن كل امرأة قتلت على يد ذكر من العائلة هي بالتأكيد ضحية جريمة بداعي الشرف (مصطلح يدعو نشطاء وناشطات بإلحاح إلى الكفّ عن استخدامه)، لأن قتل إمرأة لا يمتّ للشرف بصلة، ببساطة، والحاجة لإقرار قانون لتجريم العنف الأسري يمنع إفلات الجناة من العقاب، بحجة إسقاط العائلة للحق الشخصي، إذا كانت الضحية فتاة.

ترزح فتيات ونساء تحت طبقات متتالية من العنف، كلما أزلنا طبقة انفجرت في وجوهنا أخرى؛ فإذا لم يسمح المجتمع بتزويج الفتاة، قاصرةً أو مرغمة، حرمها من حرية التنقل والاختيار. وإن سمح لها بالدراسة حرمها من العمل لاحقا، وإذا أجبرها على العمل حرمها من راتبها أو أجبرها على تحمل بيئة عملٍ مسيئة أحيانا. تفيد دراسة لمنظمة «أكشن إيد» أجريت في أكتوبر/ تشرين الأول 2020 بأن «أردنية من بين كل خمس عانت من أحد أشكال العنف في مكان العمل».

كل أنواع العنف مؤلمة، لكن العنف الاقتصادي أقساها. وفي الخلفية، تدفع منظمات دولية بأن أهم أدوات تمكين النساء اقتصادية، وتغفل عن حقيقة أن التمكين الاقتصادي، إن لم تحتضنه قناعة مجتمعية بحق، فإن خيار النساء في العمل سيتحول عبودية وانتهاكا، فالكدمات لا تظهر على وجوه النساء الكادحات، فلا حاجة لطلاء الوجه لإخفائها، ولا تنتهي حياة عاملةٍ بالقتل في حالات متطرّفة، ولا تحبس الموظفة بين جدران المنزل، بل على العكس تجبر على الخروج منه، وتشوّه روحها كدمات الحاجة، وتُغتال كرامتها بالتحرّش وراء جدران المصانع المتهالكة. وذلك كله من أجل مساهمتها في دخل الأسرة وتحسين دخلها، وتجنيب أفراد عائلتها الجوع، وفوق ذلك كله تُحرم من الميراث، وتمنع من التصرف بما تملك.

تؤكد الحكومة، بشكل احتفالي، في المناسبات الوطنية والدولية، مرارا وتكرارا، أنها داعمة لتمكين النساء وحمايتهن. وشرّعت للوصول إلى هذا الهدف قوانين (على الرغم من قصورها أحيانا)، ومنحت النساء كوتا في انتخابات المجالس المحلية والنيابية، لكن النساء خسرن خمس مقاعد نيابية في المجلس النيابي المنتخب في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وأربع حقائب وزارية في الحكومة الحالية.

لتراجع منجزات النساء في الأردن أسباب عدة، ولتزايد العنف الواقع عليهن أسباب أكثر، أهمها أن تلك الدعوات الرسمية ليست في مستوى عال من الجدّية لإيجاد أدوات دعم وحماية فاعلة، وأقلها جائحة كورونا التي ضيّقت الخناق على الفئات الضعيفة في المجتمع، وأكثرها ضعفا بالتأكيد نساء العائلة: الضحايا اللواتي حبسن مع الجناة خلف الأبواب المغلقة.

لا أظن أن هذا الواقع سيتغير بفكرة «الموروث الاجتماعي الأردني بتكويناته المتنوعة لم يكن يوما كارها للنساء». ولكن على الأقل كان من المريح سماع حديث صلفة

> أصبحنا نعيش ردّة واضحة في مكانة النساء وموقعهن في الأردن، وزادت بظهور كراهية مجتمعية

أبو تايه عن رحلتها، واحدة من تسع أخوات انطلقن من البادية الجنوبية المعروفة بتزمتها ومحافظتها، ووصلن إلى درجات علمية عالية من جامعات أجنبية منتصف القرن الماضي، ومساهمتها بإنشاء أول قسم داخلي في مدرسة حكومية على مستوى المملكة للإناث، ضم سبعين طالبة من البادية في محافظة معان التي تتهم بشكل مبالغ فيه وخيالي أحيانا بالتطرّف. وهذه القصة مثال واحد على آلاف القصص التي سمعتها من أردنيات دعمتهن قبائلهن وأسرهن ليحققن إنجازاتٍ عجز رجال عن تحقيقها، وتم احتضانهن من بيئة داعمة وفخورة.

المستغرب والمحزن أن ما تم تحقيقه لا يتم البناء عليه، بل أصبحنا نعيش ردّة واضحة في مكانة النساء وموقعهن في الأردن، وزادت بظهور كراهية مجتمعية، خصوصا بين الأجيال الشابة على غير المتوقع، وتبرير العنف تجاههن وبشكل علني.

ليس الإعلام بريئا بالكامل من دماء فتيات مراقة على صفحاته، كنا نعاني قبل «الإنترنت» من لون بعضه «الأصفر»، وننتقد عدم مراعاته معايير المهنية، وتحامله على النساء، وعدم استخدامه لغة مراعية أخلاقيات المهنة، وأنه في تغطياته يحمّل النساء، الضحايا، دائما عبء الجريمة، بعباراتٍ إيحائيةٍ تثير الشك، وتضرب عفة الضحية وأخلاقها. اليوم معاناتنا من انحياز الإعلام وتحامله باتت أعمق، إذ أصبح المحتوى، فوق كل ما ذكر، مرهونا بمزاج «إعلام السوشال ميديا» ومريديه، وأبطال «البث المباشر».

يقول أحدهم: القصة أكبر من أخ عذّب أخته وضربها بعنف بأداة حادّة وقيدها بالجنازير وحبسها في حمام البيت، مانعا عنها الإسعاف، وضرب والدته لأنها تدخلت لنجدتها، وتسبّب بعرج لشقيقتها. ويعلن ببرود أنه يجب سماع الرواية الأخرى لذكور العائلة، وأن «هناك دائما تفاصيل مسكوتا عنها وحجة ليس كل ما يعرف يقال!!».

(كاتبة أردنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads